

مجموعة خبراء المياه التابعة للاتحاد من أجل المتوسط الاجتماع الخامس

23-24 نوفمبر/تشرين الثاني 2015، لوكسمبورغ

مذكرة مفاهيم

قائمة بالأسماء المختصرة

المجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه	AMCOW
المفوضية الأوروبية	EC
الاتحاد الأوروبي	EU
الشراكة العالمية للمياه - منطقة البحر الأبيض المتوسط	GWP-Med
الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ	IPCC
الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية	ICZM
الإدارة المتكاملة لموارد المياه	IWRM
جامعة الدول العربية	LAS
خطة عمل المتوسط (لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة)	MAP
المكُون المتوسطي لمبادرة المياه بالاتحاد الأوروبي	MED EUWI
الشبكة المتوسطية لهيئات الأحواض	MENBO
الأهداف الإنمائية للألفية	MDGs
مجلس التعاون الإقليمي	RCC
أهداف التنمية المستدامة	SDGs
جنوب شرق أوروبا	SEE
آلية دعم الإدارة المستدامة والمتكاملة للمياه (برنامج الاتحاد الأوروبي)	SWIM-SM
استراتيجية المياه في منطقة البحر الأبيض المتوسط	SWM
فريق الصياغة الفنية (لمجموعة خبراء المياه)	TDG
الاتحاد من أجل المتوسط	UfM
لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا	UNECE
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	UNEP
برنامج المياه والمناخ والتنمية (لشراكة العالمية للمياه)	WACDEP
مجموعة خبراء المياه (التابعة للاتحاد من أجل المتوسط)	WEG
التوجيهات الإطارية بشأن المياه (للاتحاد الأوروبي)	WFD

تترأس الرئاسة المشتركة للاتحاد من أجل المتوسط (الأردن والمفوضية الأوروبية) الاجتماع الخامس لمجموعة خبراء المياه التابعة للاتحاد من أجل المتوسط، الذي تنظمه شعبة البيئة والمياه بالأمانة العامة للاتحاد، وتشارك في رعايته المفوضية الأوروبية من خلال برنامج آلية دعم الإدارة المستدامة والمتكاملة للمياه وبرنامج المياه والمناخ والتنمية التابع للشراكة العالمية للمياه.

مجموعة خبراء المياه التابعة للاتحاد من أجل المتوسط الاجتماع الخامس

23-24 نوفمبر/تشرين الثاني 2015، لوكسمبورغ

مذكرة مفاهيم

1. الغرض من الوثيقة

عقدت مجموعة خبراء المياه التابعة للاتحاد من أجل المتوسط اجتماعها الخامس في 23-24 نوفمبر/تشرين الثاني 2015 في لوكسمبورغ. وسلمت المجموعة، التي أنشئت بموجب المؤتمر الوزاري الأوروبي المتوسطي حول المياه (البحر الميت، الأردن، 2008)، مسودة استراتيجية المياه في منطقة البحر الأبيض المتوسط التي وضعت من خلال عملية فنية مكثفة (2009-2010). يُذكر أن هذه الاستراتيجية أخفقت في الحصول على الدعم السياسي خلال المؤتمر الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط حول المياه (أبريل/نيسان 2010). وكانت مجموعة خبراء المياه قد عقدت اجتماعها الرابع والأخير في مايو/أيار 2011.

وتهدف **مذكرة المفاهيم** هذه إلى تقديم خلفية مرجعية حول الوضع الراهن والأهداف ومضمون مناقشات الاجتماع الخامس لمجموعة خبراء المياه، بما في ذلك موجز مقترح للخطوات التالية الممكنة.

2. تمهيد الساحة

2.1. تحديات المياه في منطقة البحر الأبيض المتوسط

تتسم **منطقة البحر الأبيض المتوسط** بخصائصها الجغرافية والإيكولوجية والجغرافية السياسية والثقافية الفريدة. وفي عالم سريع التغير، تواجه المنطقة تحديات من الظروف الطبيعية بما فيها شح المياه والتغير الديمغرافي والبطالة والفقر وتغير أنماط الاستهلاك والتوسع الحضري والطلب المتزايد على المياه والغذاء والحاجات المتنامية إلى الطاقة والتدهور البيئي وتغير المناخ والتفاوتات بين الجنسين وغيرها. ويواجه جزء من المنطقة حالياً أزمة اقتصادية مستمرة وانعداماً في الاستقرار الاجتماعي السياسي وصراعات وحركات هجرة واسعة النطاق تحدث غالباً تحت وطأة ظروف قاسية.

تعزز **المياه** أمن البشر وتدعم النمو الاقتصادي وتلبي الحاجات البيئية. ويواجه البحر الأبيض المتوسط أوضاعاً وتحديات متباينة تتعلق بالمياه على مختلف ضفافه. **فالشواطئ الجنوبية** بالمنطقة من بين أكثر المناطق في العالم شحاً في المياه، مع مواجهة أكثر من 150 مليون نسمة إجهاداً مائياً. ووفقاً للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، فمن المتوقع أن يضاف إلى هذا الرقم ما مقداره 80-100 مليون نسمة بحلول 2025. أما **الشواطئ الشمالية** فهي أحسن حالاً من حيث توافر المياه، لكنها تواجه بشكل متزايد ظواهر متطرفة كالسيول، كما بدأت تتعرض لموجات جفاف أكثر تكراراً وأطول أمداً. علاوة على ذلك فإن نقص المياه بدأ يشيع في الجزء الشمالي، وخصوصاً أثناء المواسم الجافة. ويشكل **تغير المسطحات المائية**، بما في ذلك تغيرها نتيجة التلوث، تهديداً في بلدان البحر المتوسط كافة.

في ظل استهلاك **الزراعة** ما يصل إلى 90 في المائة من الموارد المائية في بعض البلدان، تدعو الضرورة إلى تعزيز الجهود الرامية إلى زيادة كفاءة استهلاك المياه والإنتاجية الزراعية ("محصول أكبر مقابل كل قطرة") ومكافحة التلوث الناشئ عن الأسمدة ومبيدات الآفات. وفي ظل عيش 60 في المائة من سكان المنطقة في المدن، لا بد من إعادة تأهيل إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي **الحضرية** وتوسيعها، بما في ذلك من خلال الاستفادة من الحلول الخضراء والابتكارية. وكذلك الحال مع الجهود المبذولة في **المجتمعات الريفية**، وخصوصاً التي تعاني من سوء الخدمات. ومع نزوب احتياطي **المياه الجوفية**، بما فيها الأماكن الأحفورية غير المتجددة، في أجزاء كثيرة من المنطقة وتعرضها للتلوث الشديد جراء الاستخدامات الزراعية والصناعية والمنزلية، تمس الحاجة إلى إعداد خرائط لها وحمايتها وإدارتها. وتشكل **الصناعة**، على الرغم من أنها ليست مستهلكاً كبيراً للمياه، مصدراً كبيراً للتلوث. بوجه عام، هناك حاجة إلى المزيد من الجهد لحماية **البيئة** والحفاظ على الخدمات البيئية بما فيها الأراضي الرطبة والمناطق الساحلية، وتحسين نوعية المياه وحماية كل من النظم الإيكولوجية والصحة العامة.

ومن المرجح أن تفاقم آثار **تغير المناخ**، بما فيها الظواهر الأشد تطرفاً كالسيول والجفاف، الوضع في جنوب المتوسط وشماله. وسوف تتطلب تدابير التكيف إدارة فعالة لموارد المياه. ونظراً لأن العديد من الجوانب المتعلقة بالمناخ يظل غير يقيني، تعتبر الأفعال "التي لا

تورث الندم" طريقة مستدامة للاستجابة لهذه التحديات. علاوة على ذلك فإن ابتغاء الفوائد المشتركة للتكيف-تخفيف الآثار من خلال الربط بين التدخلات في مجال المياه والأرض والبيئة من شأنه توفير حلول ملموسة وتشجيع الابتكار في المنطقة.

تظل **الحوكمة** تحدياً كبيراً. وتركز الجهود على تحسين وضع السياسات وتخطيط العمل، والسياقات المؤسسية، والقوانين واللوائح التنظيمية، وآليات الإنفاذ، والتمويل الابتكاري، وتطبيق نهج استرداد التكاليف، ومبدأ الملوث يدفع، وما إلى ذلك. ولتحقيق النماذج المستدامة في التنمية، لا بد من تعميم المياه في السياسات القطاعية الأخرى كالزراعة وتخطيط الأراضي واستخدامها والطاقة والصناعة والسياحة والتجارة. الإرادة السياسية ضرورية لخروج هذا إلى النور. تحظى أهمية **القضايا المتداخلة**، كالمساواة بين الجنسين والإنصاف والفقير والحقوق، باعتراف متزايد، لكنها ما زالت تعالج معالجة سيئة نسبياً.

و**تمويل** خدمات المياه والصرف الصحي الملائمة، فضلاً عن مكافحة تلوث المياه، لا يلبي الاحتياجات. وقد يتطلب هذا أدوات وشراكات جديدة، بما في ذلك من خلال إشراك القطاع الخاص بشكل حساس اجتماعياً. ويُعتبر فهم الخيارات ذات العلاقة، وتكييفها مع الاحتياجات الوطنية وتطوير القدرات، مقومات النهوض بالخطوة تبعاً للاختيارات القطرية. وسيكون من الضروري اشتغال مساهمة النظام الإيكولوجي وخدماته في هذه المعادلة. ويمكن للقياس الكمي لتكلفة التقاعس عن العمل حيال المياه والتدهور البيئي مساعدة المديرين وصانعي السياسات على تقييم أهمية الاستثمار.

2.2. نهج التصدي للتحديات

طُرح نهج **الإدارة المتكاملة لموارد المياه** سعياً إلى حلول تتجاوز الحدود الإدارية على مستوى الأحواض وعلى المستويات المحلي والوطني والإقليمي. وتضيف الأساليب المنهجية المشتركة بين الإدارة المتكاملة لموارد المياه و الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية قيمة في اتخاذ إجراءات على ساحل البحر المتوسط الذي يستقبل أكبر الضغوط الإنمائية ويستضيف في الوقت نفسه نظاماً إيكولوجياً مهماً. ومن شأن تنفيذ نهج **الترابط بين المياه والغذاء والطاقة والنظم الإيكولوجية** أن يساهم بشكل أكبر في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية الحيوية وفي الوقت نفسه تلبية الاحتياجات البيئية والتصدي لآثار تقلب المناخ وتغيره.

هناك حاجة إلى التخطيط بصورة أفضل وإلى فعالية **والتنفيذ والإنفاذ**؛ والقياس الموثوق وتبادل البيانات و**المعلومات**؛ والرصد المنسق للتقدم المحرز في الأهداف الموضوعية؛ وزيادة **الاستثمار** واستخدامه بصورة أكثر كفاءة؛ والشفافية؛ والوعي؛ وبناء القدرات؛ و**مشاركة أصحاب المصلحة** الهادفة لتحقيق مستقبل مستدام. يظل التعليم أكبر استثمار مجزٍ على المدى البعيد.

وإدراكاً لهذا، انخرطت بلدان البحر المتوسط في **إصلاحات بعيدة المدى لقطاع المياه**، مشرقة الأطراف الفاعلة من الدول وغير الدول، فضلاً عن الجهات المانحة حيثما كان ذلك مناسباً. ومن بين هذه الأطراف، يحظى دور هيئات أحواض الأنهار والسلطات المحلية بتقدير ومساندة متزايدتين. وتتضح المحصلة الإيجابية لهذه العمليات في بلدان كثيرة، على الرغم من استمرار وجود عدد من العقبات. علاوة على ذلك، هناك **تحديات جديدة تبرز** كالتحديات المرتبطة بأنماط الاستهلاك المتغيرة، وتغير المناخ بما فيه الأحوال الجوية المتطرفة، وازدياد تدفقات الهجرة الناجمة عن الصراعات، والقلق الاجتماعي وتدهور الموارد الطبيعية؛ والتنمية السياحية غير المستدامة، وما إلى ذلك.

ونظراً لأن إمدادات المياه الطبيعية لم تعد قادرة على تلبية الطلب المتنامي في بلدان عديدة في عموم المنطقة، بدأت **مصادر المياه غير التقليدية**، كإعادة استخدام مياه المعالجة وتحلية مياه البحر، تساهم بشكل متزايد في توافر المياه. ويجب أن تؤخذ الآثار ذات العلاقة على البيئة والصحة والطاقة وغيرها بترؤ في عين الاعتبار مع تحديد إمكانات مثل هذه الخيارات ومحدودياتها. ويتطلب تحسين الخيارات غير التقليدية مستوى أحسن من الحوكمة والتخطيط والتنظيم، واستثمارات منسقة، ورصداً للعمليات ومعلومات جيدة النوعية، وبناءً للقدرات الإدارية، وحيثما كان مناسباً تخفيف آثارها الضارة بما في ذلك آثارها على الشريط الساحلي. وبوجه عام، وفي الأحوال التي تقتضي تطوير خيارات غير تقليدية، ينبغي ألا يُنظر إلى هذه الخيارات بمعزل، بل يُنظر إليها مقترنة مع إجراءات إدارة الطلب على المياه (التي ينبغي أن تسير على التوازي وبذات الدرجة من القوة) واعتبارها كجزء من نهج للإدارة المتكاملة لموارد المياه.

هناك نسبة مئوية كبيرة من موارد المياه في المنطقة مشتركة بين البلدان. ونتيجة الإدارة المستدامة للموارد المائية العابرة للحدود من خلال النهج المتكاملة فرصة فريدة لتفادي الصراعات، ويمكنها المساعدة على دفع عجلة التعاون لجني الثمار المشتركة. ويمثل التعامل مع تلوث المياه عبر الحدود مجالاً أساسياً للتحسين. يظل إنتاج الطاقة المائية في الأحواض العابرة للحدود، وخصوصاً في شمال المنطقة، صعباً من حيث ضمان سلامة النظم الإيكولوجية. ويحتل الأمن الغذائي بؤرة الاهتمام بدرجة أكبر في منطقة جنوب المتوسط. ويمكن أن تستثير أوجه التآزر العابرة للحدود في عموم المنطقة وتستهلك الأمثلة على التعاون الناجح في الاتحاد الأوروبي ودول البلقان (مثلاً، الدانوب والراين وسافا ودرين).

2.3. دور التعاون الإقليمي والعمليات الإقليمية ذات الصلة

يضيف **التعاون الإقليمي** قيمة إلى الجهود الوطنية بتيسير ومساندة تبادل الخبرات، ومحاكاة أفضل الممارسات، وتشجيع النهج المشتركة بعد تكييفها تبعاً للحاجات المحلية، والمشاريع التجريبية المشتركة، والممارسات الابتكارية بما في ذلك من خلال نقل المعرفة، والحصول على التمويل. ويتم تشجيع هذه الأنشطة من خلال عمليات ومبادرات وبرامج التعاون السياسي والفني الإقليمية. كما تساعد هذه الأنشطة الإقليمية أيضاً في إبراز قضايا المياه على الصعيد السياسي وتعزيز التآزر فيما بين القطاعات التي ربما لا تتقدم بالسرعة ذاتها على المستوى الوطني الذي تطبق فيه أحياناً سياسات إنمائية يغلب عليها الطابع التقليدي.

وتعكس **العمليات الدولية** على المستويين الإقليمي والوطني. لقد حققت المنطقة، إلى حد كبير، الأهداف الإنمائية للألفية المعنية بالمياه (الأهداف الإنمائية للألفية، 2000). وتوفر أهداف التنمية المستدامة (2015) التي اعتمدت مؤخراً إطاراً طموحاً للعمل نحو تحقيق الاستدامة، بما في ذلك في مجال المياه (الهدف 6) والغايات والقطاعات المتشابكة. ويعطي التنفيذ المنسق لأهداف التنمية المستدامة زخماً جديداً للتعاون الإقليمي. كما توفر اتفاقيات الأمم المتحدة المعنية بالمياه مبادئ وأدوات ونهجاً مهمة لإدارة الموارد المائية.

وتوفر **المؤسسات والمبادرات الإقليمية ودون الإقليمية** الإطار السياسي والفني لدفع عجلة الحوار والعمل على تحقيق الأهداف المشتركة، والجمع بين البلدان على قدم المساواة، وتشجيع إشراك أصحاب المصلحة وتيسير التفاعل مع الجهات الممولة. وتشمل أهم المبادرات السياسية الناشطة في المنطقة ما يلي:

- الاتحاد من أجل المتوسط، ويسترشد بقرارات هيئاته الوزارية واجتماع كبار مسؤوليه؛
- الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك توجيهاته الإطارية بشأن المياه (2000)، والتوجيهات المنبثقة عنها والقواعد والتشريعات المعتمدة في الاتحاد الأوروبي الموسعة بشأن القضايا المتعلقة بالمياه والبيئة والتكيف مع تغير المناخ؛
- مجلس التعاون الإقليمي، بما في ذلك استراتيجيته لجنوب شرق أوروبا لسنة 2020 (2013)؛
- جامعة الدول العربية، بما في ذلك استراتيجيتها للأمن المائي العربي (2011) واستراتيجياتها الأخرى المتعلقة بالمياه والبيئة والتكيف مع تغير المناخ؛
- مبادرة حوار 5+5 لبلدان غرب البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك استراتيجيتها للمياه (2015)؛
- المجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه وقراراته؛
- اتفاقية المياه للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا (1992) التي فتحت الانضمام إليها أمام دول العالم منذ عام 2012؛
- اتفاقية برشلونة (1974)، بما في ذلك بروتوكولاتها والمسودة المنقحة للاستراتيجية المتوسطة للتنمية المستدامة (2015)، التي تدعمها خطة عمل المتوسط ومراكز الأنشطة الإقليمية للاستهلاك والإنتاج المستدامين التابعان لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

توجد مجموعة من البرامج والمشاريع الإقليمية ودون الإقليمية تعمل على الترويج لجوانب نهج الإدارة المتكاملة لموارد المياه في المنطقة. وهناك عدد كبير من المؤسسات والمنظمات والجهات المانحة وأصحاب المصلحة (المستخدمون، هيئات أحواض الأنهار، السلطات المحلية، شركات المرافق، المجتمع المدني، الأوساط الأكاديمية، القطاع الخاص، وسائل الإعلام، وما إلى ذلك) على الصعيد الإقليمي والوطني والمحلي والعاور للحدود منخرط في هذه الجهود. وقد اعتمد الاتحاد من أجل المتوسط وبروح لعدد من المشاريع المتعلقة بالمياه والبيئة بالتعاون مع أصحاب المصلحة والموولين.

3. مجموعة خبراء المياه التابعة للاتحاد من أجل المتوسط

للمياه دور بارز في **الشراكة الأوروبية متوسطة** (عملية برشلونة التي دُشنت عام 1995). نُظمت عدد من المؤتمرات الوزارية والاجتماعات رفيعة المستوى بين عامي 1996 و2008 بهدف تشجيع الإدارة المستدامة للمياه والتعاون الإقليمي بشأن المياه. وفي يوليو/تموز 2008 (باريس)، دشّن رؤساء دول المنطقة الأوروبية متوسطة **الاتحاد من أجل المتوسط**.

توصل **المؤتمر الوزاري الأوروبي المتوسطي الثالث حول المياه (البحر الميت، الأردن، ديسمبر/كانون الأول 2008)** إلى اتفاق على مجموعة من القضايا من ضمنها استراتيجية مشتركة بعيدة المدى هي **استراتيجية المياه في منطقة البحر الأبيض المتوسط** وأقر مبادئ توجيهية لوضعها (انظر إعلان البحر الميت الوزاري في المرفق ألف).

قرر مؤتمر البحر الميت الوزاري إنشاء **مجموعة لخبراء المياه** في إطار الاتحاد من أجل المتوسط المعلن عنه حديثاً آنذاك. وقدم الإعلان الوزاري العناصر الرئيسية لاختصاص هذه المجموعة في مادته الخامسة:

يكلف الوزراء مجموعة لخبراء المياه تتألف من الممثلين الذين تعينهم الحكومات عن السلطات الوطنية المسؤولة عن سياسات المياه في البلدان الأوروبية متوسطة الذين يملكون سلطة اتخاذ القرارات (مثلاً، مدير المياه) والمفوضية الأوروبية لوضع استراتيجية المياه في منطقة البحر الأبيض المتوسط وللمساعدة في تنفيذها ومتابعتها، وذلك اتساقاً مع المبادئ التوجيهية المبينة في المرفق 1.

علاوة على ذلك، نصت المادة 14 من المرفق 1 بالإعلان على أن:
(أ) بتوجيه سياسي من وزراء البلدان الأورومتوسطية المسؤولين عن المياه، تتولى مجموعة خبراء المياه ما يلي:
أولاً: تنفيذ المهام التي حددها الإعلان الوزاري بشأن المياه الذي اعتمد في الأردن في 22 ديسمبر/كانون الأول 2008،
بما في ذلك من خلال تقديم المدخلات الفنية للاجتماعات الوزارية؛
ثانياً: العمل على تقديم المدخلات الفنية للمبادرات والعمليات المتعلقة بالمياه في المنطقة، بما في ذلك التوصيات بتحسين
الفعالية والتنسيق والتكامل لكل الأنشطة الرئيسية المتعلقة بالمياه؛
ثالثاً: وضع مسودة خطة عمل سنوية اتساقاً مع الروزنامة والمهام التي حددها الإعلان الوزاري بشأن المياه الذي اعتمد
في الأردن في 22 ديسمبر/كانون الأول 2008.

تشمل المادة 14 المزيد من البنود (من أ إلى ح) مبينة أساليب عمل مجموعة خبراء المياه (انظر المرفق ألف).

وقد عُقدت مشاورات بشأن تدشين مجموعة خبراء المياه في يونيو/حزيران 2009 في باريس بهدف تسليم استراتيجية المياه في منطقة
البحر الأبيض المتوسط. واتبعت المجموعة عملية تحضيرية إقليمية منظمة ومنفتحة وشاملة للجميع شاركت فيها الحكومات الوطنية
والسلطات المحلية وأصحاب المصلحة الإقليميون. نُظمت ثلاثة اجتماعات لمجموعة خبراء المياه، وهي كالتالي: الأول، سبتمبر/أيلول
2009 (أثينا)، والثاني، نوفمبر/تشرين الثاني 2009 (القاهرة)، والثالث فبراير/شباط 2010 (مدريد). ونُظمت فيما بين تلك الاجتماعات
اجتماعان لفريق الصياغة الفنية التابع للمجموعة، وهما كالتالي: الأول، أكتوبر/تشرين الأول 2009 (مدريد)، والثاني، فبراير/شباط
2010 (مدريد). وتولى الرئاسة المشتركة لمجموعة خبراء المياه كل من فرنسا ومصر، وساعدتهما إسبانيا (رئيس فريق الصياغة الفنية)
واليونان والمفوضية الأوروبية، وقدم لهما المساندة الفنية المكون المتوسطي لمبادرة المياه بالاتحاد الأوروبي الذي تدعمه الشراكة العالمية
للمياه - منطقة البحر الأبيض المتوسط. هناك عدد كبير من المساهمات غير الرسمية والفنية أثرت هذه العملية من خلال تنظيم حوارات
إقليمية ومواضيعية متعددة أصحاب المصالح.

طان الهدف من استراتيجية المياه في منطقة البحر الأبيض المتوسط توفير إطار سياسات مشترك لتحقيق الإدارة المتكاملة لموارد المياه في
بلدان البحر المتوسط، مع تعزيز التعاون الفعال بين الشركاء الأورومتوسطيين داخل السياق العام للتنمية المستدامة. كما استهدفت
الاستراتيجية أن تكمل الالتزامات الأخرى التي اضطلعت بها البلدان لا أن تحل محلها، وأن تروج للمبادئ المقبولة دولياً كمبدأ الملوث
يدفع، والمسؤوليات مشتركة لكن متباينة تبعاً لقدرات كل بلد.

استجابة لتوجيه مؤتمر البحر الميت الوزاري، صيغت مسودة استراتيجية المياه في منطقة البحر الأبيض المتوسط ضمن أربعة مواضيع/
فصول رئيسية، وهي:

- تعزيز الحوكمة الفعالة من أجل الإدارة المتكاملة لموارد المياه؛
- التكيف مع تغير المناخ وتعزيز إدارة الجفاف والسيول؛
- تشجيع إدارة الطلب على المياه وكفاءة الاستهلاك وموارد المياه غير التقليدية، وحماية نوعية المياه والتنوع البيولوجي؛
- تحقيق المستوى الأمثل من تمويل المياه وتقييم المياه والأدوات الملائمة، مع التأكيد على الآليات الابتكارية.

أوردت ضمن كل موضوع أهداف ونهج/أدوات وتوصيات بشأن الإجراءات الواجب اتخاذها. كما تم أيضاً تضمين أهداف تشغيلية استناداً
إلى الغايات قصيرة الأجل (2012-2015) ومتوسطة الأجل (2016-2020) وطويلة الأجل (2021-2025 وما بعدها) بالإضافة إلى
المعايير الفنية العامة لاختيار المشاريع المستقبلية.

كان المتصور أن يتسنى ترجمة استراتيجية المياه في منطقة البحر الأبيض المتوسط إلى سياسات متوسطة وبعيدة المدى، ومبادرات
تشغيلية وإجراءات ومشاريع محددة على المستويات المحلي والوطني والإقليمي. ودعماً لهذه التدابير، كان من المقرر وضع خطة عمل
إقليمية مستقبلية (أيضاً بتكليف من إعلان البحر الميت الوزاري) لتكون بمثابة "خارطة طريق" لتضاهي خيارات السياسات التي تعد في
إطار استراتيجية المياه في منطقة البحر الأبيض المتوسط بخطة تشغيلية رئيسية حالية ومستقبلية وتنفيذ المشاريع المختارة وكذلك تشجيع
الحصول على ارتباطات مالية جديدة من جميع الشركاء.

على الرغم من التوصل إلى توافق في الآراء على المحتويات الفنية لمسودة استراتيجية المياه في منطقة البحر الأبيض المتوسط، تعذر
لأسباب سياسية اعتمادها خلال المؤتمر الوزاري الأورومتوسطي الرابع حول المياه (أبريل/نيسان 2010، برشلونة). ومع ذلك كانت
مسودة الاستراتيجية بمثابة إلهام لتطوراتٍ من بينها برنامج الإدارة المستدامة والمتكاملة للمياه بمساندة الاتحاد الأوروبي (22 مليون
يورو)، وعدد من مشاريع المياه المعتمدة من الاتحاد من أجل المتوسط، ووضع استراتيجية حوار 5+5 لبلدان غرب البحر الأبيض
المتوسط (بقيادة الجزائر وإسبانيا، وبمساندة فنية من الشبكة المتوسطية لهيئات الأحواض) التي نالت الموافقة على المستوى الوزاري
(مارس/آذار 2015، الجزائر العاصمة)، وغيرها.

اضطلع الاتحاد من أجل المتوسط، ممثلاً في شعبة البيئة والمياه (أنشئت في 2010)، بأجندة البحر الميت الـوزارية. عقدت مجموعة خبراء المياه اجتماعها الرابعوالأخير في مايو/أيار 2011 (برشلونة)، حيث تلقت معلومات واختتمت بمجموعة من التوصيات (انظر توصياتها في المرفق 2). وتمت متابعة تنفيذ غالبية هذه التوصيات على أرض الواقع. لكن المجموعة لم تعقد اجتماعها الخامس إلا في نوفمبر/تشرين الثاني 2015 (لوكسمبورغ).

4. الاجتماع الخامس لمجموعة خبراء المياه التابعة للاتحاد من أجل المتوسط: نحو دفع عجلة العمل

يهدف الاجتماع الخامس إلى إعادة تدشين الحوار المنتظم حول قضايا المياه ذات الاهتمام المشترك والبناء على مؤتمر البحر الميت الوزاري والعمل المنفذ منذ ذلك الحين. ومن المتوقع أيضاً أن يتناول الاجتماع القضايا الصاعدة، كالترباط بين المياه والغذاء والطاقة والنظم الإيكولوجية فضلاً عن التحديات الملحة كتغير المناخ، ويدرجها في النقاش.

وقد صيغت مسودة جدول الأعمال بحيث تساعد على تبادل المعلومات وتشارك الرؤى حول القضايا ذات الاهتمام المشترك. ومن المتوقع أن يختتم الاجتماع أعماله بمجموعة من التوصيات والموافقات من ضمنها على سبل المضي قدماً لإعادة تدشين أجندة مشتركة واضحة ومركزة في مجال المياه وفقاً للنماذج والإرشادات المقدمة من البلدان.

وتشمل الأسئلة المقترحة لتيسير النقاشات والموزعة عبر مختلف الجلسات ما يلي:

- كيف يمكن لمجموعة خبراء المياه أن تساعد على أحسن وجه في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه ودمجها في الأجنـدة الإقليمية؟
- كيف يمكن للعمليات الإقليمية ودون الإقليمية تعزيز تعاونها؟ كيف يمكن لمجموعة خبراء المياه أن تساند تعاوناً أوثق في إطار أجندة المياه الإقليمية؟
- أي من المجالات المواضيعية التي نوقشت على مدى الاجتماع الذي دام يومين ستكون له الأولوية بالنسبة لمجموعة خبراء المياه وكيف يمكن خدمة هذه المجالات على النحو الأفضل في إطار اختصاص المجموعة؟
- ماذا ينبغي أن تكون الخطوات التالية لتفعيل المزيد من التعاون؟ ماذا ينبغي أن تكون خارطة الطريق لإنجاز هذه الخطوات؟

وهناك أسئلة مواضيعية أكثر تحديداً مشمولة في جدول الأعمال بغية المزيد من المناقشة المشتركة.

الإعلان الوزاري الصادر عن المؤتمر الوزاري الأورومتوسطي الثالث حول المياه (البحر الميت، الأردن، ديسمبر/كانون الأول 2008)

استنتاجات الاجتماع الرابع لمجموعة خبراء المياه التابعة للاتحاد من أجل المتوسط (برشلونة، مايو/أيار 2011)